



## الحرب في البرلمان

هذا الاسبوع وتحديدًا الثلاثاء 19/10/2010 سوف يبدأ البرلمان الفيديالي مناقشة استمرار مساهمة استراليا في الحرب في افغانستان، وقد يستمر النقاش لمدة اسبوعين، بهذه الخطوة تكون رئيسة الوزراء جوليا غيلارد وفت بوعد اعطته لحزب الخضر والنائب المستقل اندرو وليكي اثناء المفاوضات لتشكيل الحكومة بأن يناقش موضوع مساهمة استراليا في الحرب في افغانستان والمعروف ان حزب الخضر ووليكي يعارضون التدخل في افغانستان، تلك الحرب التي بدأت العام 2001 بعد ان غزت القوات الاميركية وحلفاؤها افغانستان في غمرة التعاطف الدولي مع اميركا كرد فعل على الهجمات على الولايات المتحدة في 11/09/2001.

مناقشة البرلمان للتدخل العسكري الاسترالي في افغانستان تُعتبر الاولى من نوعها منذ بداية الحرب منذ 9 اعوام، ومن المتوقع ان يشارك في النقاش نواب من كل الاطراف السياسية في البرلمان (عمال، احرار، وطني، خضر، مستقلون) ومن المتوقع ان تطرح تساؤلات من نوع ماذا نفعل هناك، ماذا حققنا حتى الآن، ما هي الاهداف والتكاليف، والى متى سنبقى هناك وهل من امل بربح تلك الحرب؟

وزير الخارجية الاسترالي ستيفن سميث قال لراديو اي بي سي في 13/10/2010 ان الحكومة لن توجه نواب حزب العمال وستترك لهم حرية مناقشة الموضوع وحسب قناعاتهم الشخصية مع انه شدد على اهمية مواصلة استراليا المساهمة في تلك الحرب لقطع الطريق ومنع تأمين معقل أمن لتدريب الارهابيين.

وقد سبق مناقشة البرلمان لموضوع اشتراك استراليا في الحرب في افغانستان سجل بين رئيسة الوزراء جوليا غيلارد وزعيم المعارضة طوني ابوت بعد ان رفض الأخير عرض رئيسة الوزراء لزيارة القوات الاسترالية العاملة في افغانستان وقدم حجة واهية بأن السفر قد يرهقه ولأنه ملتزم بموعد للمساهمة في مؤتمر حزب الاحرار البريطاني.

وفي وقت لاحق زار زعيم المعارضة افغانستان وامضى عشرة ساعات مع الجنود هناك، وقد دافع ابوت عن موقفه وشن هجوماً على رئيسة الوزراء واتهمها بتسريب خبر رفضه مرافقتها الى افغانستان لأنه سبق واطلعه على نيته زيارة القوات الاسترالية في افغانستان ومحاولة تحقيق اهداف سياسية من الموضوع. رئيسة الوزراء نفت مسؤوليتها عن تسريب الخبر وقالت انها لن تدخل في سجل مع زعيم المعارضة.

كذلك نفى الصحافي فيل خوري كبير المرسلين السياسيين في صحيفة ذي سيدني مورنينغ هيرالد ان تكون رئيسة الوزراء او مكتبها من سرب الخبر له.

مع ذلك واصل زعيم المعارضة دفاعه عن موقفه وبقوة واصفاً نفسه بأن حارس القيم الوطنية وأضاف انه لن يدع الذين صوتوا له بالانتخابات يشعرون بالاحباط اذا ما عرض بي بطريقة غير عادلة، ولم يكتف زعيم المعارضة بذلك بل وسع هجومه على الحكومة على خلفية قضية العسكريين الثلاثة الذين وجهت لهم المدعية العامة العسكرية تهمة قتل 5 أطفال في افغانستان اثناء احدي المدهامات في 12 شباط من العام 2009 وقد اتهم ابوت الحكومة بطعن الجنود بالظهر وعدم تأمين الاستشارة القانونية المناسبة.

وقد رد وزير الدفاع ستيفن سميث على اقوال ابوت قائلاً: ان المحكمة العسكرية مستقلة وتشكلت زمن حكومة رئيس الوزراء الاسبق جون هاورد وبموافقة المعارضة العمالية. ومن غير المناسب التعليق على قرار المدعي العام العسكري واطلاق احكام مسبقة تؤثر على سير القضية، وكانت المدعي العام العسكري (لين ماكديد) والتي سمتها حكومة هاورد في العام 2006 قد تعرضت لحملة تشهير ونقد لاذع ووصفت بأوصاف غير لائقة بسبب توجيه التهم الى 3 عسكريين بالقتل غير المتعمد.

وقد حذر قائد قوات الدفاع الاسترالية المرشال أنغس هيوستن الجنود من التوقيع على عريضة تتعرض للقضية لين ماكديد على خلفية توجيه الاتهامات للجنود الثلاثة وقد وصل عدد الموقعين على تلك العريضة الى 24490 يوم السبت 16/10/10 حسب صحيفة ذي سيدني مورنينغ هيرالد.

وقد شارك المذيع المشهور ألن جونز في الحملة ضد اتهام الجنود الثلاثة وكذلك فعل بيار اكرمان الصحافي في الديلي تلغراف مما زاد في تسعير الهجوم على القضاء العسكري والمدعي العام العسكري لين ماكديد.

والجدير ذكره ان ماكديد تخدم في القوات المسلحة منذ العام 1983 ولها ولدان يخدمان مع القوات المسلحة. ويقول المدافعون عن ماكديد انها وجهت التهم كمدعي عام عسكري ولكن المحكمة العسكرية والتي ستنتظر بالقضية العام القادم من يقرر اذا كان العسكريون مذنبين ام لا.

وقد كتب البروفسور بن سول المدير المساعد في مركز سدني للقانون الدولي في جامعة سدني مقالاً في 15/10/2010 في صحيفة ذي سيدني مورنينغ هيرالد بعنوان ( انه هجوم سياسي مخز) ودافع عن قرار ماكديد واتهم الذين يهاجمونها بالجهل واطراف يجب محاكمة العسكريين الذين يخالفون قوانين الاشتباك والتعليمات التي تلقوها اثناء التدريب.

وعلى هامش النقاش حول مساهمة استراليا في الحرب الافغانية فإنه لا توجد نية لدى رئيسة الوزراء ولا مستشاريها لزيادة التزامات استراليا في افغانستان، ولكن رئيسة الوزراء تركت الباب مفتوحاً عندما اوجت انها على استعداد لأن تأخذ بعين الاعتبار زيادة عديد القوات والمعدات اذا ما طلب ذلك (انغس هيوستن) قائد قوات الدفاع الاسترالية وحسب الصحافي (جيرارد هاندرسون) من صحيفة ذي سيدني مورنينغ هيرالد هذا تصرف غير معهود من زعيم لحزب العمال المعروف عنه عدم تشجيعه وميله لزيادة التزامات استراليا العسكرية الخارجية والتي تشارك بها القوات الاسترالية.

وكانت المعارضة قد طلبت من الحكومة ان تأخذ في عين الاعتبار زيادة عديد القوات الاسترالية (حاليا 1500) ب 360 جندي وتزويد تلك القوات بطائرات مروحية ودبابات من اجل تمكين الجنود من الحصول على حماية افضل. وكان قائد القوات الاسترالية في افغانستان جون كانتويل قد قال: انه لا يوافق اننا بحاجة الى المزيد من القوات. واذا كنت بحاجة فانني سوف اطلب ذلك... (ذي سيدني مورنينغ هيرالد 16/10/2010 ص 9)

واخيراً وليس آخراً لا بد من ان نتساءل هل ستكون مناقشة البرلمان للتدخل العسكري في افغانستان مقدمة لانقسام الحزبين الرئيسيين حول الموضوع، اما ان ما يحصل على المستوى السياسي لا يؤثر على التزام الحزبين تجاه القوات المتواجدة في افغانستان والهدف منه تحقيق مكاسب سياسية هنا. هذا ويعتقد ان شعبية زعيم المعارضة تعرضت لانتكاسة وتراجعت من 48 الى 39٪ حسب استطلاع الراي الذي اجرته (نيوز بول) نهاية الاسبوع الماضي بسبب تصريحاته قبل زيارته افغانستان.

ام ان النقاش سيؤدي الى زيادة الشفافية في اطلاع الراي العام الاسترالي على ما يجري على الارض هناك، خصوصا ان اخر استطلاعات الراي اظهرت ان قرابة 60٪ من المواطنين يؤيدون سحب تلك القوات من افغانستان. وبهذا الخصوص طالب تروي برامستون بسحب القوات الاسترالية من افغانستان مع مواصلة تقديم المساعدة لذلك البلد (صحيفة صندي تلغراف 17/10/2010) وبرامستون كان يشغل منصب مستشار لحكومة رئيس الوزراء السابق كيفن راد بالاضافة الى انه كان يكتب خطابات راد ويعمل حالياً في شبكة سكاى نيوز.

ونختم بالتساؤل هل لدى الحكومة خطة استراتيجية للخروج من افغانستان كما فعلت الولايات المتحدة التي ستبدأ بمراجعة التواجد العسكري الاميركي في افغانستان في كانون الاول القادم على ان تبدأ بخفض عديد تلك القوات في تموز من العام 2011؟

عباس علي مراد سدني - استراليا

## «احتمالات الانقلاب في لبنان قائمة» بعيني: ثورة الأرز سمعت كلاماً مطمئناً من مسؤولين دوليين بشأن حماية لبنان والمحكمة الدولية

جو بعيني، رئيس ثورة الأرز، ما زال على مواقفه من القضايا المصيرية التي تواجه لبنان، وما زال مؤمناً بأن القرارات الدولية وأبرزها 1509 و 1701 هي التي تنقذ لبنان في حال تطبيقها من الدولة اللبنانية ومت اسرائيل ومن بعض القوى اللبنانية الداخلية التي تقول انها معها وهي ضدها عملياً.

السيد جو بعيني زار مكاتب «النهار» وأجرى الزميل انور حرب اللقاء التالي معه:



\* لتحدث بالامر الراهن وهو زيارة الرئيس الايراني نجاد الى لبنان، فميت تنتظر الى هذه الزيارة؟

- من حيث المبدأ، يحق للبنان ان يستقبل اي ضيف فهو دولة مستقلة. ومن حيث البروتوكول، هناك عرف بان يكون الضيف موضع ترحيب. ولكن الزيارة ليست ككل الزيارات لان دور ايران في لبنان يختلف عن كل الادوار فهو يثير الجدل لان ايران تمول وتسليح «حزب الله». وبنظري فان هذا السلاح غير شرعي لان لايران سياسة اقليمية لا توافق عليها جامعة الدول العربية. واريد ان اقول ان الزيارة مرهونة بنتائجها وليس بالكلام عنها. والنتائج نامل ان تكون لمصلحة الفاق الداخلي وليس لخاليين فريق على آخر او لطرح سياسات اقليمية تضر بلبنان.

وبالعودة الى سلاح «حزب الله»، ترى ثورة الأرز فيه خطراً على لبنان وقد استعمله الحزب في احداث السابع من ايار وفي مراحل اخرى من هذا العام ليس ضد العدو الاسرائيلي بل ضد الشعب في الداخل.

\* هل تعني انه مستعد لاستخدام السلاح في حال صدور قرار ظني عن المحكمة الدولية ضد مصلحة الحزب؟

- هذا تماماً ما أعنيه، او بكلام آخر انا اذهب أبعد من ذلك لان الحزب هو الذي لجأ الى التهديد باستخدام السلاح. كما ان اللواء جميل السيد هدد رئيس الحكومة سعد الحريري باستخدام القوة قائلاً: «سأخذ حقي بيدي».

\* وماذا عن المحكمة الدولية؟

- عندما كنا نحاور المسؤولين الاميركيين في واشنطن والمسؤولين في الامم المتحدة، سمعنا كلاماً من تاري رود لارسن يشدد على اهمية تنفيذ القرار 1509 بأسرع وقت ممكن.

والمسؤولون في واشنطن يخوفون من ضغوطات «حزب الله» على الحكومة اللبنانية كي تتوقف عن تمويل المحكمة لتعطيلها. ولكننا لمسنا ان التمويل مستمر مهما كان الموقف الرسمي اللبناني والمحكمة لن تتوقف. ومن الواجب علينا ان نؤمن باستقلالية هذه المحكمة وبعدم تسييسها وهي غير مسيسة ومهمتها كشف الحقيقة من خلال كشف الايادي المخططة والمنفذة لجريمة اغتيال الرئيس الشهيد الحريري وسائر الشهداء.

ولا ننسى ان سوريا مهتمة بتعطيل القرار 1509

## مشروع تجاري عائلي جيد للبيع

متجر جميل يقع في منطقة صناعية مزدحمة

وما زالت معداته مشمولة بالضمان

وسنقبل بأي عرض معقول وجيد

إذا كان هذا يثير اهتمامكم وللحصول على معلومات أكثر

يمكنكم الاتصال بجيم على الهاتف: 944 338 0432 أو 588 203 0413

Good family business for sale.

Nice shop set up in busy industrial area.

Equipment is still under warranty. Will take good reasonable offer.

If interested and for more information

call Jim on 0432 338 944

or 588 203 0413